

«وربة» يطلق حملة خاصة ببطاقة World Mastercard

”يتميز بنك وربة بعروض للبطاقات الائتمانية التي تلقى صدًى إيجابياً بين أوساط العملاء، لذا يحرص دائماً على تطوير خدماته وعروضه الخاصة بهذه البطاقات التي تتماشى مع توجه البنك لتوفير البطاقات المتميزة فقط التي توفر لحامليها باقة غنية من المزايا الفريدة .

وفي هذا الإطار أطلق بنك وربة الحملة الترويجية الخاصة ببطاقات World Mastercard ذات نظام السداد بالكامل تحت عنوان ” %500 د.ك ”مستمرة حتى 31 يوليو 2019.

وفي هذا الإطار، تحدث مساعد المزيّد نائب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد في بنك وربة قائلاً:

مع اقتراب شهر رمضان المبارك وموسم الصيف والعطلات، يحرص بنك وربة على تمييز عملائه سواء من الراغبين في التسوق في الكويت أو أثناء عطلاتهم وتجوّالهم في الخارج عبر تزويدهم ببطاقات ائتمانية تلقي قيمة مضافة على حياتهم وتضفي متعة خاصة على التسوق بآريحية ومرونة.

أكد أنه لا بد من إصلاحات هيكلية ومالية وأن البنك يتبع سياسة متحوطة باتزان

الهاشل: جميع المؤشرات تؤكد متانة المصارف

◆ العالم مقبل على تحديات جسيمة ومختلفة تماماً عما شهدناه في السابق

◆ إجراءات «الركزي» مكنت المصارف من تعزيز مكانتها في الاقتصاد المحلي

◆ رسمنا سياسة نقدية مؤاتية وموائمة للظروف الاقتصادية وحقت جميع اهدافها



د. محمد الهاشل

فعلى سبيل المثال، الكفاية الرأسمالية الآن مستوياتها عند 18.3%. كما في 2018، وبما يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب وفق تعليمات البنك المركزي ومتطلبات بازل-3.

وتابع الهاشل: “لدينا خمسة مؤشرات للسيولة جميعها مريحة، بما في ذلك المؤشرات الجديدة وفق متطلبات بازل – 3. وكذلك بالنسبة لجودة الأصول، إذ انخفضت نسبة الديون المتعثرة إلى مستوى متدن لم نصله تاريخياً، عند 1.6%. وهذه النسبة تعبر عن مدى جودة الأصول في المحفظة الائتمانية لدى البنوك.

وفي مايتعلق بالربحية، تحقق البنوك ربحية جيدة، بما يدعم دورها ويعزز الكفاية الرأسمالية لديها ويجعلها يبنأى عن الاحتياج لأي دعم من الخارج. وقد رأينا نمو الأرباح في العامين الماضيين بنسبة 14%، و18%، على التوالي.“

وفي ما يتعلق بالوضع الاقتصادي في الكويت، رأى محافظ بنك الكويت المركزي أن ”الاستقرار الاقتصادي يحنأنا إلى الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وإلى أمور أخرى كثيرة، أبرزها الإصلاحات الهيكلية والمالية والاقتصادية، التي نناشد السلطات دائماً لتطبيقها“.

بنظرة شمولية، وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الحالية والمستقبلية كذلك، وتندرج في تطبيق السياسات التحوطية بشقيها الجزئي والكلّي. ويسبب هذه السياسات المتحوطة المتوازنة استطعنا أن نحصن القطاع المصرفي، من دون أي تدخل أو خطط إنقاذ من الحكومة، واستطاع القطاع المصرفي الاستثمار في القيام بدوره في الوساطة المالية في الاقتصاد المحلي، مروراً بكل الأزمات“.

وأكد محافظ البنك المركزي أن ”القطاع المصرفي قوي ومتين، وتدل على ذلك مؤشرات السلامة المالية المتعددة“.

وردا على سؤال عما إذا كان البنك المركزي سيستمر في السياسة التحوطية أجنب: ”نرمه وقاية خير من قنطار علاج“.

وأوضح الهاشل أنه ”إذا نظرنا إلى مربع التعاون على المعلومات للقطاع المصرفي، من حيث الكفاية الرأسمالية والسيولة وجودة الأصول والربحية، نجد أنها جميعاً تدل على متانة وكفاءة القطاع المصرفي“. وأضاف:

يرفعها الفيدرالي الأميركي، حتى نحافظ على هوامش إيجابية لصالح الدينار الكويتي. وفي المقابل، نحتاج لتوفير بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي، وتخفيف الأعباء عن المقترضين، وتشجيع القطاع الخاص على الاقتراض للمساهمة في النمو الاقتصادي. هذا يدعو على الأقل إلى الإبقاء على أسعار الفائدة“.

وأضاف: ”لذلك كان أمام البنك المركزي معضلة وصعوبة في رسم سياسة نقدية، لكن بإشادة من مؤسسات دولية أبرزها صندوق النقد الدولي، استطعنا رسم سياسة نقدية مؤاتية وموائمة للظروف الاقتصادية، حققت الهدفين معاً، فمن جهة عززنا جاذبية الدينار كوعاء للمدخرات، وفي الوقت نفسه دعمنا النمو الاقتصادي من خلال مخالفتنا لأسعار الفائدة الأميركية“.

وفي مايتعلق بالقطاع المصرفي، أوضح الهاشل أن ”بنك الكويت المركزي يتبع سياسة متحوطة وباتزان. هي ليست (شد أحزمة) أو (تحفظ) كما يطلق عليها، وإنما سياسة متحوطة تنظر إلى الأوضاع

الطلب على النفط، وهو المورد الأساسي في اقتصاداتنا المحلية، وهذا بدوره سينعكس كاحد الآثار المباشرة على اقتصادنا المحلي.“ ليس في موضوع آخر، بين الهاشل أنه ”ليس بالأمر اليسير رسم سياسة نقدية موائمة للظروف الاقتصادية المحلية في ظل نظام سعر الصرف المطلق في الكويت، والمرتبط بسلة من عملات الدول الكبرى التي تربطنا بها علاقات مالية وتجارية، خصوصاً في الظروف الاقتصادية الراهنة، العالمية والمحلية“.

وفي شرحه للسياسة النقدية الكويتية، قال الهاشل: ”في الكويت رفعنا الفائدة فقط أربع مرات، وخالفاً الاحتياطي الفيدرالي خمس مرات أخرى، وذلك لتحقيق هدفين قد يكونان متعارضين في الوقت الراهن لكنهما من المتطلبات والتوابت الأساسية عند بنك الكويت المركزي. الهدف الأول هو تكريس جاذبية الدينار الكويتي ومقاؤه كوعاء موثوق ومجذ للمدخرات المحلية. هذا الهدف يدعو إلى رفع أسعار الفائدة عندما

مؤشراً جيداً للمستقبل“.

ومن تلك التحديات، أشار الهاشل إلى ”ارتفاع حجم الدين العالمي إلى مستويات غير مسبوقة، عند نحو 244 تريليون دولار أميركي، أي ما يعادل 320 في المئة من الناتج العالمي الإجمالي“، موضحاً أن هذا الرقم يشمل الديون السيادية وديون القطاع الخاص والأفراد. واعتبر أن ”تحدي الديون كبير، خصوصاً للدول والمؤسسات والأفراد المقترضين بعملات أجنبية، إذ مع ارتفاع معدلات الفائدة والسياسات النقدية الانكماشية في الاقتصادات الكبرى، وكذلك ارتفاع أسعار الصرف للعمات العالمية، سيزداد عبء سداد الديون بالعملات الأجنبية“.

ورأى أن هذه العوامل ”ستلقي بظلالها على نمو الاقتصاد العالمي، خصوصاً أن نعيش في اقتصادات صغيرة ومنفتحة على العالم، وبالتبعية سنشأثر بلا شك، عندما يحدث ركود أو تباطؤ في الاقتصاد العالمي سيؤثر ذلك على الطلب العالمي، وبالتالي يتأثر

رأى محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل في مقابلة مع قناة ”العربية“ أن العالم مقبل على تحديات جسيمة مختلفة عن السابق، محذراً من أن ”الماضي لن يكون مؤشراً جيداً للمستقبل“، في ظل ارتفاع مستويات الدين العالمي وتغير السياسات في الدول الكبرى وغموضها، ما سيلقي بظلاله على النمو العالمي، وبالتبعية على اقتصادات المنطقة.

ولفت الهاشل إلى أن ”البنك المركزي اتخذ إجراءات تحوطية مژنة منذ اندلاع الأزمة العالمية، مكنت القطاع المصرفي من تعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي، حتى يستمر في القيام بدوره في الوساطة المالية في الاقتصاد، وأدت إلى دخول البنوك في أزمة انخفاض النفط من موقع قوة، واستمرارها في ممارسة دورها بشكل سليم في الاقتصاد“.

ورأى الهاشل أن ”العالم مقبل على تحديات جسيمة ومختلفة تماماً عما شهدناه في السابق“، محذراً من أن ”الماضي لن يكون

عموميتها أقرّت توزيع أرباح نقدية بواقع 20بالمئة نقداً عن 2018

«المعامل»: نحرص على الأداء التنافسي في مشاريع

البنية التحتية والإنشاءات محلياً وإقليمياً

دينار كويتي في نهاية 2018 مقارنة بمبلغ 5.7 ملايين دينار كويتي للعام 2017.

وبيّن الصالح أن الشركة نجحت كذلك في تحقيق صافي أرباح بلغت قيمتها 4.2 ملايين دينار كويتي للعام 2018 مقارنة بمبلغ 2.3 مليون دينار كويتي للعام 2017، كما بلغت ربحية السهم 43.69 فلساً للسهم في العام 2018، مقارنة بـ24.05 فلساً للسهم في العام 2017، مؤكداً في الوقت ذاته أنه قد تم الاطلاع على البيانات ذات الصلة بنشاط الشركة ومناقشتها في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 18/ 3/ 2019، ويتعهد المجلس بسلامة ونزاهة البيانات والتقارير المقدمة.

كما استعرض الصالح بعضاً من أنشطة وأداء ”المعامل“ خلال العام 2018، مشيراً إلى أن الشركة استطاعت الوفاء بوعودها وانتهت من معظم أعمال المشاريع، تم الانتهاء من معظم أعمال مشروع دور البوع خلال العام الفائت، وتم تسليمه ابتدائياً حسب الموعد المحدد في بداية العام الحالي، كذلك تم إنجاز أكثر من 60% من مشروع الطريق بين سعد العبدالله وبوابة بحيت، وبالنسبة لمشروع الطريق الرابع بين الوفرة وميناء الزور قال الصالح أنه تم إنجاز أكثر من 50% منه.

وقد أوصى مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية العادية لـ”المعامل“ بتوزيع أرباح نقدية بواقع 20%، من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع 20 فلساً للسهم الواحد، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بيوم الاستحقاق. كما تم اعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2018 والبالغ مجموعها مبلغاً وقدره 60 ألف دينار كويتي لاغير.



جانب من الجمعية العمومية

التنمية المدرجة ضمن الخطة الاستراتيجية للكويت ”رؤية 2035“ من مشاريع البنية التحتية ومشاريع القطاع النفطي وغيرها، وكذلك المشاريع المطروحة في بعض الدول الخليجية خلال 2019 مما يعزز وجود ”المعامل“ وبيئته في قطاعي المشاريع والإنشاء. وأشار الصالح إلى أن ”المعامل“ حرصت على تعزيز قدرتها وملاءمتها المالية خلال العام 2018، رغم أنها قد واجهت العديد من التحديات والمؤثرات لاسيما الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، فحافظت على وتيرة أدائها وكما تمكنت الشركة من بناء قاعدة أساسية ثابتة ترتكز عليها أعمالها بناء على توجهيات مجلس الإدارة في تعظيم القيمة للمساهمين، والاستمرار بتحقيق العوائد الجديدة والمتنامية على المدى الطويل، فاستطاعت ”المعامل“ تحقيق إيرادات بلغت قيمتها 88.2 مليون

احتفالاً بقدوم الشهر الفضيل

«التجاري» يكشف عن برنامجه الخيري خلال شهر رمضان

بشكل مباشر وكذلك المؤسسات التي تخدم هذه الفئات بهدف إبراز روح التكافل والتعاطف الاجتماعي بين أفراد المجتمع خلال هذا الشهر.

وكشفت أن قطاع التواصل المؤسسي بالبنك سوف يستهل الفعاليات المجتمعية لشهر رمضان بزيارة لمرضى نزلاء المستشفيات والمراكز الصحية لتهنئتهم بحلول شهر رمضان والمساهمة في رفع روحهم المعنوية بتوزيع بعض الهدايا التي تناسب الشهر الفضيل والتمنيات لهم بالشفاء العاجل وذلك تعبيراً عن روح المشاركة والتواصل مع كافة شرائح المجتمع في مختلف المناسبات والأوقات.

وبينت أمانى الورع أن البنك، وللعام الرابع على التوالي، سوف يستكمل حملته المبتكرة ”سحوركم علينا“ لتوزيع وجبات السحور على عمال التنظيف والبناء في المناطق التي يتواجد فيها تجمعات كبيرة من عمال التنظيف والبناء.



إحدى الفعاليات السابقة

المفهوم بهدف تجسيد معاني الانتماء والولاء وخدمة جميع أطراف المجتمع“. وتابعت أمانى الورع مبيئة أن البنك قد دأب خلال شهر رمضان من كل عام على إعداد برامج خاصة لأنشطته

في تعقيها على برامج المسؤولية الاجتماعية للبنك خلال الشهر الفضيل لهذا العام، قالت نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك أمانى السورع ”يحتل مفهوم المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع موقعا بارزا ضمن سلم أولويات البنك التجاري، ويسعى البنك جاهدأ إلى ترسيخ هذا

للمرة الأولى في قطاع التأمين لتقديم خدمات جديدة بنظام التقسيط

«وربة للتأمين» توقع مذكرة تفاهم مع «ساي-نت»



الشراح والنيس ويوخمين والساج والطوع وعاطف

الرئيس التنفيذي لشركة وربة للتأمين، أنور الساجج قائلاً: ”نتنتج شركة وربة للتأمين إستراتجيات حديثة تتواءم مع إيقاع التغيرات الأتية للاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي، تركز خلالها من الحفاظ على حقوق عملائنا من ناحية وإدارة المخاطر المتعلقة بهذا القطاع من ناحية أخرى وذلك حرصاً على استمرارية تقديم خدماتها بمهنية وجودة عالية وبأفضل الأسعار في السوق المحلي، وباتي هذا التعاون ضمن مساعي الشركة على الإستفادة من الخدمات التي توفرها شركة ساي-نت“ والتي

تضيف قيمة عالية لطريقة عملنا.“ نأحيته، صرح الرئيس التنفيذي لشركة شبكة المعلومات الائتمانية ”ساي-نت“، فهد محمد النيس تعقيباً على هذا التعاون قائلاً: نحن سعداء بهذا التعاون الفريد من نوعه مع شركة وربة للتأمين وهو ما يؤكد قوة ومتانة نموذج عمل شركة شبكة المعلومات الائتمانية التي ساهمت في اكتشاف الفرص المتنوعة ضمن نطاق عملياتها ما عزز قدره الشركة في الحفاظ على مكانتها كاسم مرموق في توفير خدمات ذات قيمة مضافة لجميع القطاعات المالية والمصرفية والتأمينية ومساهم موفوق في قصة نجاح تلك القطاعات في دولة الكويت، وأوضح النيس مدى أهمية إنجاز هذا التعاون في تعزيز قاعدة المعلومات الائتمانية مما يساعد في تحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت ورفع تصنيفها الائتمانية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

«الوطني» راعى ذهبي للمعرض الوظيفي

في جامعة الشرق الأوسط الأميركية

التخرج وتوفير فرص العمل المناسبة لهم في قطاع مهم مثل القطاع المصرفي والمالي، حيث يحرص الوطني على المشاركة في الفعليات التي تدعم الكفاءات الوطنية الواعدة في دولة الكويت. وقال مدير إدارة التعميمات في بنك الكويت الوطني عبد الله الجاسم ”إن البنك يواصل تكريس موقعه الريادي على إصدارة مؤسسات القطاع الخاص التي دأبت على استقطاب الطلبة البشريبة الوطنية وتدريبها وصل مهاراتها وتأهيلهم للعمل المصرفي“.

في إطار الدعم المتواصل الذي يقدمه بنك الكويت الوطني للطلاب حديثي التخرج في أولى خطواتهم في حياتهم المهنية، شارك الوطني كراعٍ ذهبي في المعرض الوظيفي، الذي نظّمته جامعة الشرق الأوسط الأميركية (AUM) يومي 29 و30 أبريل المقبل، وذلك بهدف تشجيع الطلبة للانخراط في سوق العمل المهني والتواصل مباشرة مع أصحاب العمل. وجّعت مشاركة ”الوطني“ في معرض جامعة ”الشرق الأوسط الأميركية“ الوظيفي إيماناً منه بأهمية دعم فئة الشباب من الطلبة وحديثي